



Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)NZL
12 June 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني المقدم من نيوزيلندا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالإنكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/NZL)

فريق الاستعراض مؤلف من:

جاناكا راتناسيري، سري لانكا

إيفان موييك، سلوفاكيا

جون موس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية

بيير استيانسن، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنسق

ملخص^(١)

١- أجري الاستعراض المتعمق خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ واشتمل على زيارة قام بها الفريق في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥. وكان الفريق مؤلفاً من خبراء من سري لانكا وسلوفاكيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية. وقد خلص الفريق إلى أن بلاغ نيوزيلندا قد اتبع بصورة عامة الشكل والمتطلبات المحددة في المبادئ التوجيهية، ولكن المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها خلال الاستعراض قد ساعدت في تحسين الشفافية.

٢- لقد اعتمدت نيوزيلندا نهج حساب الانبعاثات الصافية لثاني أكسيد الكربون على أساس جمع الانبعاثات بحسب مصادرها وإزالتها بواسطة المصارف (الغابات المزروعة). ويتمثل هدف نيوزيلندا في التوصل بحلول سنة ٢٠٠٠ إلى تثبيت صافي الانبعاثات عند مستويات عام ١٩٩٠. وسيتم تحقيق ذلك من خلال مساهمة بنسبة ٢٠ في المائة بواسطة تخفيضات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بحدوث ارتفاع في خط الأساس، ومساهمة بنسبة ٨٠ في المائة من خلال تحسين المصارف. وقد لاحظ الفريق أن نسب مختلف الغازات في الانبعاثات وكذلك الحالة فيما يتعلق بمصارف الكربون في الغابات تتفاوت تفاوتاً واسعاً عن تلك الخاصة بسائر الأطراف المدرجة في المرفق الأول، وذلك بالنظر إلى الظروف الطبيعية والهيكلة الاقتصادية. واستناداً إلى أحدث تقديرات إمكانية الاحترار العالمي، تشكل انبعاثات الميثان الناشئة عن الزراعة أساساً ما نسبته ٥٧ في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة المدرجة في قائمة جرد نيوزيلندا لعام ١٩٩٠، بينما تشكل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ما نسبته ٣٣ في المائة وانبعاثات أكسيد النيتروز أقل من ١٠ في المائة.

٣- وتعتبر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفرد (٨ أطنان) منخفضة نسبياً مقارنة بمتوسط هذه الانبعاثات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (نحو ١٢ طناً). وأسعار الطاقة منخفضة عموماً نتيجة للجمع بين استخدام مصادر الطاقة المحلية المنخفضة التكلفة ولتدني أو انعدام الضريبة على أنواع الوقود السائل، بما في ذلك الوقود المستخدم في النقل. وعلى الرغم من أن الضريبة الإجمالية على البنزين تشكل نحو ٥٠ في المائة من السعر النهائي، فإن أسعار البنزين بصفة خاصة تعتبر منخفضة مقارنة بمستواها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهذا أمر قد يكون وثيق الصلة بارتفاع مستوى الانبعاثات الناشئة عن قطاع النقل والتي تشكل أكبر عنصر من عناصر جرد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

٤- واقتصاد نيوزيلندا التي يبلغ عدد سكانها ٣,٥ مليون نسمة هو اقتصاد صغير شديد الاعتماد على الاستيراد والتصدير. ولدى نيوزيلندا قاعدة متنوعة لمصادر الطاقة ويتم استخدامها لمصادر الطاقة المتجددة بمستوى عالٍ نسبياً، وهي مكتفية ذاتياً فيما يتعلق بالاحتياجات للطاقة باستثناء الاحتياجات من الوقود السائل. وتستفيد الصناعة التحويلية من قاعدة مصادر الطاقة كما أنها تعتمد بدرجة كبيرة على منتجات قطاع الزراعة ومصائد الأسماك والحراثة. وقد شهدت نيوزيلندا عملية إعادة هيكلة رئيسية لاقتصادها، وهي عملية كانت لها، ويتوقع أن تظل لها، آثار على مستويات الانبعاثات. ومن الجوانب الهامة

(١) وفقاً للمقرر ٢/م أ-١، تم إرسال النص الكامل لمشروع هذا التقرير إلى حكومة نيوزيلندا التي لم تبد أية تعليقات إضافية.

ما يتمثل في إلغاء الإعانات في جميع القطاعات، بما فيها الزراعة، ورفع الضوابط التنظيمية، والتحول إلى القطاع الخاص، وتحسن المنافسة وتنظيم وتبسيط القطاع العام. ومن المتوقع لعملية رفع الضوابط التنظيمية وإعادة الهيكلة في قطاع الكهرباء أن تكون مهمة بصفة خاصة على الرغم من أن آثار هذه العملية بالنسبة للانبعاثات ليست واضحة بعد. وكمثال على ذلك، إذا لم يكن تخفيف الانبعاثات شرطاً مسبقاً، فإن إضافة محطة لتوليد الكهرباء تُشغل بالغاز بقدرة ٤٠٠ ميغاواط يمكن أن تفضي إلى زيادة الانبعاثات الوطنية بنسبة ٥ في المائة. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الآن رقماً قياسيًّا (٦ في المائة في عام ١٩٩٤) مقارنة بالمستويات التاريخية، وذلك في أعقاب فترة كان فيها معدل النمو منخفضاً.

٥- وتجري تنحية الكربون على نطاق واسع في الغابات المزروعة التي تغطي الآن ما نسبته ٥ في المائة من مساحة البلد (١,٤ مليون هكتار). وتعتبر نيوزيلندا أن تحسين مصارف الكربون في الغابات يمثل طريقة هامة، وإن تكن انتقالية، لتخفيف آثار تغير المناخ، حيث أن تنحية الكربون بمستواها الحالي يمكن أن تحدث على مدى فترة أقصاها ٥٠-١٠٠ سنة. وهذه الغابات مزروعة بأشجار متجانسة وتخضع لعملية رصد وافية بصفة خاصة، على الرغم من أن تقديرات المحتوى الكربوني والزيادات السنوية قد خضعت لقدر كبير من التنقيح منذ تقديم البلاغ. ويرجع ارتفاع مستوى التنحية الحالية للكربون إلى أن أشجار الغابات القائمة تندرج في فئة عمرية صغيرة وإلى تزايد الزراعة في الأراضي التي كانت تستخدم في السابق لأغراض تربية الأغنام والأبقار، وهو تحول حفزته الإصلاحات الاقتصادية.

٦- وقد لاحظ الفريق بصفة خاصة أوجه عدم التيقن المرتبطة بمستويات تخزين الكربون في الغابات الطبيعية (في كلا الاتجاهين) بالإضافة إلى التأثيرات الرئيسية في أية تغييرات في مستويات الكربون المخزن. وهذه تشتمل على عمليات إزالة للأشجار يسببها الماعز والغزلان أساساً انبعاثات) وعلى تجديد موارد الغابات (امتصاص للانبعاثات). والغابات الطبيعية محمية إلى حد بعيد وهي تغطي حالياً ما نسبته ٢٣ في المائة (٦,٢ مليون هكتار) من مساحة البلد، ويبلغ مستوى تخزينها للكربون في الهكتار الواحد ٣-٤ أمثال ما هو عليه في الغابات المزروعة ولربما بلغ إجمالي مستوى التخزين فيها ١٠-١٥ أمثال مستوى تخزين الكربون في الغابات المزروعة. وتسعى الحكومة إلى التصدي للأخطار الشديدة التي تتهدد أجزاء من مساحات الغابات الطبيعية، وذلك لمجموعة من الأسباب المتصلة بالسياسة العامة. فأية خسارة في الغابات أو في تجديد مواردها ستترتب عليها آثار بالنسبة لمجموع أرصدة الكربون في المستقبل. ولا ترد أية إسقاطات بالنسبة للغابات الطبيعية بسبب الافتقار إلى البيانات في هذا المجال.

٧- وتدل الإسقاطات على أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ستسجل نمواً بنسبة ١٤-١٧ في المائة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠ مع معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٢ و٣ في المائة، بينما من المتوقع لمستوى تنحية الكربون في الغابات المزروعة أن يعود بحلول سنة ٢٠٠٠ إلى مستواه في سنة ١٩٩٠ تقريباً. ويدل تنقيح جرد الغابات المزروعة لعام ١٩٩٠ على ارتفاع مستوى تنحية الكربون في سنة الأساس، وتشير الإسقاطات المنقحة على أساس استخدام نموذج محسن ينطوي على نفس الافتراضات إلى امتصاص ١٨,٦ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٠ مقارنة بما مقداره ١٧,٧ مليون طن في عام ١٩٩٠ أو إلى معدل تنيحة للكربون أبطأ بكثير من المعدل المبلغ عنه أصلاً (٢٥,٥ مليون طن مقابل ١٦,٧ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون). وتتوقع نيوزيلندا الآن أن يكون مستوى تنحية الكربون معادلاً لمستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لربما بحلول سنة ٢٠١٠، وأنه من الممكن العودة إلى مستويات عام ١٩٩٠ في وقت ما

بعد سنة ٢٠٠٠. وإذا تبين أن برنامج تنحية ثاني أكسيد الكربون لا يسير على النحو المطلوب بحلول سنة ١٩٩٧، فإن الحكومة تعزم كما أعلنت فرض ضريبة منخفضة المستوى على الكربون بحلول نهاية تلك السنة.

٨- ومن المتوقع للميثان أن يظل يشكل غاز الدفيئة المهيمن في نيوزيلندا. ويعتمد مستوى انبعاثات الميثان على التطورات في القطاع الزراعي، وقد سجل هذا المستوى انخفاضاً طفيفاً خلال فترة التسعينات. ويمكن للانبعثات من الحيوانات المجتررة أن تزيد اعتباراً من عام ١٩٩٨ تقريباً، ولكن استخدام النماذج الحالية يدل على أن انبعثات الميثان ستصل في عام ٢٠٠٠ إلى مستويات أدنى من مستوياتها لعام ١٩٩٠. وليس من المتوقع حدوث أية زيادة في انبعثات أكسيد النيتروز ومركبات الهيدروكربون المشع بالفلور.

٩- ومنذ تقديم البلاغ، تم التوقيع على اتفاقات طوعية بين الحكومة والشركات الرئيسية العاملة في قطاعي الطاقة والصناعة. وتم إنشاء صندوق للاقتصاد في الطاقة ممول بمبلغ ١٨ مليون دولار نيوزيلندي على مدى فترة ٥ سنوات لأغراض تنفيذ مشاريع تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة في القطاع السكني، وقد اكتسبت نيوزيلندا المزيد من الخبرة في برامجها الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة حيث تم إنشاء هيئة التنسيق المركزية في عام ١٩٩٢. كما استخدمت الحكومة قانون إدارة الموارد من أجل التدخل في تنفيذ مشروع رئيسي في قطاع الكهرباء. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، أنشأت الحكومة فريقاً عاملاً جديداً معنياً بالسياسة المتعلقة بثاني أكسيد الكربون من أجل تحليل مدى ملاءمة هذا النهج القائم على أساس كل حالة على حدة، والآثار المترتبة على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وتنمية مصارف ومستودعات الكربون، ومدى فعالية فرض ضريبة على الكربون مقارنة بالأدوات الاقتصادية الأخرى، مثل التراخيص المتداولة، باعتبار أن ذلك يشكل الجزء التالي من استجابة السياسة العامة.

١٠- وتسهم نيوزيلندا بأكثر من ضعفي نصيبها المقرر في تجديد موارد مرفق البيئة العالمية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦. وهي لم تسهم في المرحلة التجريبية. وتقدم نيوزيلندا مساهمتها بالإضافة إلى ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية بلغت في عام ١٩٩٣ ما نسبته ٠,٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لإحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتركز الأنشطة ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد لاحظ الفريق أيضاً حدوث نقل كبير للتكنولوجيا من خلال الأنشطة الخارجية التي تضطلع بها الشركات النيوزيلندية الخاصة.

١١- وتسلم نيوزيلندا بأنها تتحمل مسؤوليات خاصة في مجال رصد تغير المناخ وذلك بالنظر إلى موقعها. وقد أجرت الأوساط العلمية تقييماً شاملاً نسبياً لآثار تغير المناخ على نيوزيلندا ولا يزال هذا العمل مستمراً. ويعتبر بعض النظم الإيكولوجية والقطاعات الاقتصادية لنيوزيلندا عرضة للتأثر بتغير المناخ. وبموجب قانون إدارة الموارد، يتم توفير الإرشادات للمجتمعات المحلية بشأن التكيف مع الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى البحر. ومن المسلم به أن ثمة حاجة لوضع استراتيجية أشمل بشأن التكيف. وقد أقامت نيوزيلندا مشاورات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية التي يشارك بعضها في الفريق العامل المشترك بين القطاعين العام والخاص والمعني بالسياسة العامة إزاء انبعثات ثاني أكسيد الكربون.

- - - - -